

«محمد بن راشد: 78 مشروعاً بيئياً استعداداً لاستضافة «كوب 28»







أبوظبي: الخليج

ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، اجتماع مجلس الوزراء، الذي عقد في قصر الوطن بأبوظبي، بحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، «ترأست اليوم (الأربعاء) اجتماعاً لمجلس الوزراء في قصر الوطن بأبوظبي، اعتمدنا خلاله إعادة تشكيل مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار برئاسة أخي الشيخ منصور بن زايد آل نهيان.. الجهاز يدير استثمارات وتنمية أصول الحكومة الاتحادية ويهدف لرفع دخل ميزانية الاتحاد من خلال هذه الاستثمارات».

وقال سموه «كما أقررنا خلال اجتماع مجلس الوزراء اليوم 78 مشروعاً ومبادرة بيئية تنفذها دولة الإمارات استعداداً والتي تتضمن استراتيجيات وطنية لتخفيض الكربون وتنظيم استخدام.. «COP28» لاستضافة الحدث العالمي منتجات الطاقة الشمسية، والسياحة المستدامة، وغيرها من المبادرات التي تدعم تنمية إماراتية مستدامة وصديقة للبيئة».

وأضاف سموه «واستعرضنا اليوم في المجلس أيضاً، نتائج وإنجازات مجلس الإمارات للأمن الغذائي والتي تضمنت مبادرة الابتكار الزراعي للمناخ بالتعاون مع الولايات المتحدة وتأسيس منصة عالمية للابتكار الزراعي بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي وإنشاء وادي تكنولوجيا الغذاء بدبي، وغيرها من المشاريع».

كما قال سموه «واعتمدنا اليوم في مجلس الوزراء أيضاً أجندة الدولة لتنمية الصادرات الخدمية والتي ستركز على التعليم، والسياحة العلاجية، والخدمات المالية التقليدية والإسلامية وخدمات الاقتصاد الإبداعي.. وستعمل وزارة الاقتصاد على بناء شراكات دولية وتطوير برامج لدعم صادرات الشركات الإماراتية دولياً في هذه القطاعات ...

واستعرضنا أيضاً تقرير التجارة الخارجية للدولة في 2022 حيث تجاوزت تجارتنا الخارجية غير النفطية لأول مرة حاجز الـ 2.2 تريليون درهم».

كما قال سموه «واعتمدنا اليوم في مجلس الوزراء إطلاق منصة «دارك» والتي تهدف لتوفير حلول بناء وتسهيلات مصرفية وعروض حصرية للمواطن أثناء بناء مسكنه.. والهدف أن يحصل المواطن على نفس التسهيلات التجارية التي تحصل عليها الجهات الحكومية أثناء البناء وذلك بهدف تخفيض التكاليف ورفع الجودة».

إعادة تشكيل مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار

اعتمد المجلس قراراً بإعادة تشكيل مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار لمدة ثلاث سنوات، برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة.

الأجندة الوطنية لتنمية الصادرات الخدمية

وتفصيلاً، وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على إطلاق الأجندة الوطنية لتنمية الصادرات الخدمية للدولة، تحت إشراف وزارة الاقتصاد، وبالتنسيق مع كل الجهات الحكومية، الاتحادية والمحلية، ومؤسسات القطاع الخاص ذات الاختصاص بالدولة، حيث تهدف الأجندة إلى تعزيز مكانة الدولة كمصدر عالمي للخدمات، ورفع مستويات الإنتاج في الدولة، بشقيها السلعي والخدمي، ورفع تنافسية الصادرات الإماراتية على المستويين الإقليمي والدولي، وتوظيف أفضل الممارسات الدولية الناجحة في مجال تنفيذ الخطط التنموية للدولة، ورفع مستوى الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز موقع الإمارات في قائمة أفضل الدول في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

وتركز الأجندة الوطنية لتنمية الصادرات الخدمية على أهم (5) قطاعات للسنوات الثلاث المقبلة، وهي: التعليم، السياحة العلاجية، الخدمات المالية الإسلامية، الاقتصاد الإبداعي، والخدمات المالية، وتعزيز تواجدها ضمن أفضل الأسواق العالمية.

وشملت الأجندة عدداً من البرامج الوطنية المبنية على تعزيز الشراكات الدولية للصادرات الخدمية، وتطوير شركات إماراتية متخصصة وريادية لنقلها من فئة الشركات الكبيرة إلى فئة الشركات الضخمة، وإطلاق برنامج لرصد الفرص في الدول الأخرى، وتعميمها على الشركات الإماراتية الخدمية، وتصميم برنامج دعم وتطوير حكومي بالشراكة مع القطاع الخاص لتبني الشركات وتنمية صادراتها الخدمية والتسويق لها عبر المنصات الإلكترونية.

تنمية الصادرات الإماراتية

كما اطلع المجلس على مستجدات تنفيذ سياسة تنمية الصادرات الإماراتية من خلال الانفتاح على أسواق عالمية جديدة، حيث تضمنت أهم النتائج وصول التجارة الخارجية غير النفطية لأول مرة في تاريخ دولة الإمارات إلى رقم قياسي خلال عام 2022 ببلوغها تريليونين و(233) مليار درهم بنمو بنسبة (17%) مقارنة مع 2021.

المنصة الوطنية للإسكان «دارك»

كما وافق المجلس على إطلاق المنصة الوطنية للإسكان «دارك»، وهي منصة إلكترونية متخصصة توفر نظاماً شاملاً يغطي جميع العمليات المطلوبة لمراحل بناء المواطن لمسكنه، وتوفر للمواطن خدمات متنوعة، وعروضاً حصرية وتسهيلات مصرفية في كل مراحل البناء، وتساهم في تقليل كلفة البناء وإتمام عملية التشييد عبر نقطة اتصال واحدة، في أي وقت، وأي مكان.

وتعمل المنصة على دعم المواطنين المقبلين على بناء مساكنهم، أو القائمين بالفعل بعملية البناء، لتوفير الوقت والمال عليهم، وتساعدهم في توفير أفضل مواد البناء ومستلزمات الأثاث من الموردين والشركات بأفضل الأسعار المتاحة، والتي تمنح للوزارات والجهات الحكومية، والتعاقد مع أفضل المقاولين والاستشاريين، كما تساهم المنصة مع الجهات الحكومية القائمة على الخدمات الإسكانية على تقديم دعم للمواطنين ومتابعة فورية لإجراءات ومراحل البناء لكل مواطن، وتعزز المنصة من المساهمات المجتمعية للجهات الحكومية، كما تعتبر المنصة بوابة للحصول على الأعمال

والمشاريع بالنسبة للمقاولين والاستشاريين، ومساعدة الأفراد في التعاقد مع أفضل المقاولين والاستشاريين والاطلاع على تجارب الآخرين في التعامل مع المقاولين والاستشاريين المسجلين على المنصة.

إنشاء سفارة للدولة لدى غينيا بيساو

كما وافق على إنشاء سفارة للدولة لدى جمهورية غينيا في مدينة بيساو. ووافق المجلس على التوقيع على اتفاقية بين حكومة الدولة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في شأن إنشاء المركز الإقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الدولة، بما يعزز التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية في الدولة والبنك، وتعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات في مجال اختصاصات البنك، إضافة إلى دعم تنفيذ عدد من المشاريع المقترحة بهذا الشأن. كما أصدر المجلس قراراً بالموافقة على ترشح الدولة لعضوية المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهي الجهة الدولية المعنية من الأمم المتحدة بالمستوطنات البشرية والتي يشملها محور الإسكان والتخطيط الحضري والتعمير وصناعة القرارات المتعلقة بتلك المحاور، ويتيح انضمام الدولة لهذا المجلس الاطلاع على المشاركات الدولية الخاصة بالتطوير ودعم الابتكار، وتعزيز دور الإمارات وموقعها في المحافل الدولية، من حيث الترويج لما وصلت إليه الدولة في مجالات الإسكان والتعمير والتخطيط الحضري، وترسيخ موقع الإمارات في الصدارة الإقليمية في محور الإسكان والمستوطنات البشرية.

إنجازات مجلس الإمارات للأمن الغذائي

اطّلع مجلس الوزراء خلال الاجتماع على نتائج وإنجازات مجلس الإمارات للأمن الغذائي لعام 2022، والتي تضمنت إطلاق مبادرة «الابتكار الزراعي للمناخ» التي تقودها دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعزيز الاستثمار وتسريع العمل لتمكين الحلول في الزراعة والمناخ والأمن الغذائي، كما تطرق التقرير إلى توقيع «مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية» اتفاقية مع المنتدى الاقتصادي العالمي لتأسيس «المنصة العالمية لمراكز الابتكار الغذائي»، وتسريع استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحويل النظم الغذائية، إضافة إلى انضمام دولة الإمارات إلى تحالف الوجبات المدرسية العالمي، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول الصديقة في مجال الأمن الغذائي والزراعة ونقل الخبرات، وإيجاد حلول مبتكرة لتحديات الأمن الغذائي وتعزيز اعتماد أساليب الزراعة الحديثة.

كما تضمنت الإنجازات خلال الفترة نفسها نمو تجارة الغذاء، وحركة الاستيراد والتصدير، وإطلاق مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء بدبي، وإطلاق نسختين من تحدي تكنولوجيا الغذاء العالمي، وإطلاق العديد من المشاريع التجارية في كل أنحاء الدولة، وإطلاق مبادرة «تعزيز استدامة المزارع الوطنية»، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي للدولة للأصناف الغذائية الرئيسية المختارة، إضافة إلى تحسين دخل المزارع الإماراتية من دون التأثير في تجارة الغذاء.

اتفاقيتان مع قيرغيزستان وكومونولث دومينيكا

في الشؤون الدولية، وافق المجلس وصادق على اتفاقية بين الدولة وجمهورية قيرغيزستان في شأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، واتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة كومونولث دومينيكا في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما، وفيما ورأتهما.

نموذج تعليمي جديد لكليات التقنية

في قطاع التعليم، وافق مجلس الوزراء على النموذج التعليمي الجديد لكليات التقنية العليا المقترح تفعيله مع بداية العام الدراسي 2024/2023، حيث يهدف النموذج إلى تمكين مجمع كليات التقنية العليا لتحديث النموذج التعليمي الحالي وتعزيز المساهمة في قيادة دور فعال ضمن منظومة تنمية القوى العاملة في الدولة مع التركيز على التعليم التطبيقي، ويساهم النموذج في تعزيز جاهزية الكفاءات الإماراتية المتوائمة مع حاجات سوق العمل الإماراتي، ودعم الجهود الوطنية لرفع نسبة التوطين في القطاع الخاص، ورفع معدلات توظيف خريجي كليات التقنية بشكل عام، وتوفير فرص

دراسية لكل شرائح خريجي المرحلة الثانوية باختلاف مستوياتهم الدراسية، وتوفير ظروف داعمة لطلبة كليات التقنية للاستمرار في برامجهم التعليمية واكتساب الخبرات المهنية، ومن ثم توظيفها بالتخرج بنجاح والحصول على فرص عمل مناسبة.

وسيشمل النموذج الجديد مسارات تعليمية جديدة ومركزة على شمولية الطرح لمختلف مستويات الطلبة ونموذج التدريب المهني خلال مراحل الدراسة، كمسار مسرعات التوظيف (سنة إلى سنتين) على المستوى الرابع من الإطار الوطني للمؤهلات، لسد حاجات الدولة من وظائف المستويين (4 و5) بحسب التصنيف الدولي الموحد للمهن، ومسار شهادة دبلوم مرتبطة بمسارات وظيفية (سنتين) على المستوى الخامس إلى السادس من الإطار الوطني للمؤهلات، لسد حاجات الدولة من وظائف المستوى الثالث بحسب التصنيف الدولي الموحد للمهن، وبرنامج البكالوريوس التطبيقي للاستعداد للمستقبل (4 سنوات) على المستوى السابع من الإطار الوطني للمؤهلات، لسد حاجات الدولة من وظائف المستويين (1 و2) بحسب التصنيف الدولي الموحد للمهن.

تعزيز كفاءة وجودة النظام القضائي

وافق مجلس الوزراء على إصدار عدد من اللوائح التنفيذية المتعلقة بتنظيم مهن الخبرة والكاتب العدل والترجمة والمحاماة والاستشارات القانونية ولوائح المخالفات الإدارية المرتبطة بها، تعزيزاً لكفاءة وجودة النظام القضائي للدولة، وتعزيز مؤشرات الدولة المتعلقة بسيادة القانون وإنفاذ العدالة، ويدعم جهود مواكبة تطوير المنظومة القضائية للدولة.

وفي الإطار ذاته اعتمد المجلس إصدار قراراً في شأن لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة والاستشارات القانونية، والتي تهدف إلى تنظيم ممارسة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية من خلال مكاتب تأخذ شكل شركة مهنية للمحاماة، أو الاستشارات القانونية، كما اعتمد المجلس قراراً بالموافقة على ميثاق عمل مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، والذي يهدف إلى دعم القيم الأساسية وقواعد السلوك المهنية، وتقديم أفضل الخدمات، بما يكفل الثقة والمصداقية في سلوك وأخلاقيات المهنة.

لائحة تنفيذية لقانون حماية المستهلك

في الشؤون التشريعية، اعتمد المجلس إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي في شأن حماية المستهلك، والتي تستهدف ضمان الأسس القانونية التي يمكن من خلالها توفير الحماية المطلوبة للمستهلك في العلاقة بالسلع والخدمات، ومعالجة التحديات التي يواجهها في علاقته التعاقدية مع المزود، وتوفير الضوابط القانونية والفنية التي يمكن من خلالها التصدي لأي ممارسات قد ينجم عنها المساس بحقوق المستهلك أثناء مرحلة التعاقد، أو ما بعد مرحلة التعاقد بالتركيز، على وجه الخصوص، على الضمان ومدة الضمان وكيفية إنفاذ الضمان.

78 مبادرة استعداداً لمؤتمر الأطراف

ضمن استعدادات الدولة لاستضافة مؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي في دورتها اعتمد مجلس الوزراء مبادرات التغير المناخي والبيئة استعداداً للحدث العالمي، «COP28» الثامنة والعشرين متضمنة أكثر من (78) مبادرة، من أهمها: الاستراتيجية الوطنية للتنمية منخفضة الكربون وطويلة الأمد، والنظام الإماراتي لتنظيم منتجات الطاقة الشمسية، ونظام العلامة البيئية الإماراتي، وأنظمة قياس البصمة الكربونية لقطاع الصحة، ومبادرة تنظيم إصدار السندات والأوراق المالية الخضراء والصكوك، واستراتيجية إدارة النفايات المتكاملة على مستوى الدولة، ومبادرة شرطة بلا كربون، وتقرير المساهمات المحددة وطنياً.

قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء

وافق المجلس على إصدار قانون اتحادي في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، بناء على أفضل الممارسات والأنظمة المتعلقة بتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية المطبقة، إقليمياً ودولياً، وإصدار عدد من

القرارات المتعلقة بتنظيم إصدار الضمان الحكومي، وتوسيع نطاق الشركات ومؤسسات القطاع الخاص الخاضعة لمستهدفات التوطين ضمن مبادرات وبرامج تنافسية الكوادر الإماراتية «نافس». كما تم استعراض التقرير السنوي لبرنامج الدين العام للحكومة الاتحادية لعام 2022، وتقارير من مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية، وأعمال مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتقرير إنجازات وأعمال اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، إضافة إلى مستجدات مشروع الفوترة الإلكترونية في الحكومة الاتحادية.



"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.